دور السياسة التشغيلية بالجزائر في محاربة البطالة:

اختبار السببية بين الإنفاق الحكومي والبطالة للفترة (1990- 2017)

The Role of Algeria's Operational Policy in Fighting Unemployment: Testing the Causality between Government Expenditure and Unemployment for the period 1990-2017

د. بن لخضر عيسى جامعة جيلالي ليابس – سيدي بلعباس(الجزائر) [*]

أ. بلعيدي زكرياء جامعة جيلالي ليابس – سيدي بلعباس(الجزائر) [**]

تاريخ الإيداع: 02-10-2019 تاريخ القبول: 22-12-2019 تاريخ النشر: 15-01-2020

الملخص: تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة سياسات التشغيل المنتهجة من طرف السلطات الجزائرية لمحاربة ظاهرة البطالة وكذا اختبار العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والبطالة في الجزائر، ولتحقيق هذا الهدف نقوم بتحليل العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرين التاليين: البطالة كمتغير تابع و الإنفاق الحكومي كمتغير مستقل، باستخدام منهجية التكامل المشترك لانجل- غرانجر واختبار السببية خلال الفترة 1990 إلى غاية 2017، وأظهرت نتائج الدراسة عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، بالإضافة إلى ذلك، فان التحليل يبين عدم وجود أثر للسببية في كلا الاتجاهين.

الكلمات المفتاحية: سياسات التشغيل، ظاهرة البطالة، الإنفاق الحكومي، التكامل المشترك، اختبار السببية والاقتصاد الجزائري.

Abstract:This research paper aims to study the employment policies adopted by the Algerian authorities to combat the phenomenon of unemployment, as well as to test the causal relationship between government spending and unemployment in Algeria. To achieve this goal, we analyze the long-term relationship between the following two variables: unemployment as a dependent variable and government spending as an independent variable, using a methodology. The co-integration of Langel-Granger and causality testing during the period 1990 to 2017, the results of the study showed no long-term equilibrium relationship between the variables of the study, in addition, the analysis shows no effect of causation in both directions.

Key words : employment policies, unemployment, government spending, joint integration, testing of causality and the Algerian economy.

[*]**الدكتور بن لخضر عيسى أستاذ مؤقت بكلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير بجامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس ، البريد الالكتروني:**gmail@aisssabenlakhdar.com

[**] **الأستاذ بلعيدي زكرياء ، أستاذ بكلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير بجامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس، البريد الالكتروني:** belaidizakaria2010@yahoo.com

المقدمة

تعرف السياسة المالية على أنها مجموعة القواعد والإجراءات التي تستخدمها الحكومة، لتحقيق أهدافها: الاقتصادية، الاجتماعية وحتى السياسية منها، معتمدةً في ذلك على مختلف مصادرها الإرادية، وبرامجها الإنفاقية. ولقد أصبحت أحد أهمّ فروع السياسة الاقتصادية، لاسيما بعد فشل الفكر الكلاسيكي في حل أزمة الكساد العالمي سنة 1929.

ويعتبر الإنفاق الحكومي من بين أهمّ أدوات السياسة المالية، لأنه يعكس بشكل كبير الأهداف المرسومة من طرف الدولة، إذ يعمل على زيادة القدرات الإنتاجية ومن ثم رفع مستوى الأجور والعمالة، وذلك إذا ما وجد جهاز إنتاجي مرن، وبخلاف ذلك فان زيادة في حجم الإنفاق الحكومي في ظل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي فقد تؤدي إلى زيادة في الطلب على الواردات، مما يحد من الأثر الإيجابي على تخفيض معدلات البطالة.

و كانت البطالة ولا تزال إحدى أهم التحديات التي تواجه الحكومات لما لها من آثار سلبية على الاقتصاديات الوطنية، لذا حظيت باهتمام كبير للتخفيف من آثارها من خلال توفير مناصب العمل.

ولا يخفى على أحدٍ، بأنّ الجزائر اعتمدت بالدرجة الأولى على سياسة الإنفاق الحكومي نظرا لارتفاع أسعار النفط وتكوينها فوائض مالية كبيرة، مما ساعدها على القيام بالعديد من البرامج، من أجل تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية ، انتهجت وتبنت منذ الاستقلال إلى يومنا هذا عدة سياسات لاسيما منها سياسات اقتصادية، مالية، نقدية، ...وسياسات التشغيل، فنجد جملة من الأجهزة منها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) ، الصندوق الوطني للتامين عن البطالة (CNAC) وكذلك الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) وهي عبارة عن أجهزة تختص في تقديم الدعم المالي لإنشاء مؤسسات مصغرة بمساهمة من المقاول، الوكالة والبنك والتي تهدف إلى خلق أنشطة اقتصادية في مختلف المجالات وبالتالي توفير مناصب عمل دائمة للعاطلين عن العمل. في مقابل أجهزة دعم إنشاء المؤسسات المصغرة نجد برامج أخرى لدعم العمل المأجور تتمثل في عقود ما قبل التشغيل، الأشغال العمومية ذات الاستخدام المكثف لليد العاملة، النشاطات ذات المنفعة العامة وبرنامج الوظائف المأجورة بمبادرة محلية؛ وهي عبارة عن برامج عمومية تهدف إلى توفير مناصب عمل مؤقتة للعاطلين عن العمل وبأجور منخفضة جدا. وهكذا يتّضح لنا هدف الورقة البحثية في محالة الإجابة عن الإشكالية الأساسيّة التالية:

ما مدى مساهمة الإنفاق الحكومي بالجزائر في بناء السياسة التشغيلية طويلة الأجل؟

1. _ماهية سياسة التشغيل:

إن للتشغيل أو التوظيف معنى واسعا ينطبق على عناصر الإنتاج المختلفة الأخرى (الأرض، رأس المال، التنظيم) فضلا عن العمل إلا أن التشغيل في نطاقه الضيق يشمل استخدام عنصر العمل فقط في العملية الإنتاجية عن طريق الجهد وساعات العمل التي تبذل لإنتاج السلع والخدمات في أثناء مدة زمنية معينة كما إن مفهوم التشغيل الكامل يشير إلى الاستخدام الكامل للموارد البشرية المتاحة من قوة

العمل كما ونوعا وهو يتميز عن مفهوم التشغيل الناقص في أن الأخير هو عبارة عن الفرق بين مقدار العمل الذي يقوم به الأشخاص المستخدمون وبين مقدار العمل القادرين عليه والراغبين فيه فالعامل يعد في حالة تشغيل ناقص عندما يعمل في جزء من وقت العمل على الرغم من حاجته وقدرته على العمل.

والسياسات كمصطلح واتجاه علمي ظهر داخل علم الاجتماع حيث تمثل بكتاب "علوم السياسات تطورات حديثة في الهدف والأسلوب" الذي نشره العالمان (ليرنر ولاسويل) ولم يكن الهدف من الكتاب هو المساعدة في اتخاذ القرارات الفعالة فقط بل كان يهدف إلى تحسين أداء الحكومة داخل المجتمع (إن السياسات هي مجموعة الأهداف والبرامج التي تصاحبها مجموعة من القرارات تحدد الكيفية التي تصنع بها الأهداف أو الكيفية التي تنفذ فيها) " فهي إذن فيما يتعلق بمفهوم (التشغيل مجموعة القرارات والمواقف والإجراءات التي تتبناها الدولة من اجل تحقيق أما تشغيل كامل أو امثل للقوى العاملة بوصف التشغيل هدفاً استراتيجياً من أهدافها).

إن التشغيل الأمثل كمصطلح يقصد به في اغلب الظن الاستخدام الكفء أو التوظيف الفعال للموارد، وكلمة الأمثل تعني الاستخدام المرغوب أو الذي يرضى عنه واستخدام موارد أو عناصر الإنتاج (والعمل من أهمها) بكفاءة بمعنى الحصول على قدر معين من الناتج أو المخرجات باستخدام أدنى قدر من المدخلات وهو يرتبط فيما يخص الموارد البشرية بالقدرة على تلافي الهدر في هذه الموارد الذي يأخذ عادة احد شكلين إما بطالة سافرة وهي حالة تعطل لقوة العمل أو بطالة مقنعة يقصد به التشغيل الناقص الذي ذكرناه سابقاً

ومنه فان التشغيل يرتبط بصورة وثيقة بطبيعة الفكر السياسي والاقتصادي للبلد فالبلدان ذات النهج الاشتراكي كانت تتبنى سياسة التشغيل الكامل وتتبع سياسات محددة لتحقيق ذلك تهدف بالأساس القضاء على البطالة التي تظهر بأشكال أُخرى فيها كالبطالة المقنعة بينما البلدان ذات النهج الرأسمالي التي تعتمد سياسات اقتصاد السوق والمنافسة والتي يقل فيها دور الدولة مما جعل هذه البلدان تنتشر فيها البطالة الهيكلية التي تنجم عن الدورات الاقتصادية.

2. <u>الإنفاق الحكومي والبطالة في الجزائر</u>

تسعى السياسة المالية إلى تحقيق الأهداف العامة أو النهائية التي تسعى لها السياسة الاقتصادية والتي تعرف بأهداف المربع السحري كما حددها الاقتصادي الانجليزي **" نيكولا كالدور"**، وهي كما يلي: (Marie Delaplace, 2017)

- تحقيق استقرار في المستوي العام للأسعار (محاربة التضخم)؛

- تحقيق العمالة أو التشغيل الكامل (محاربة البطالة)؛
- تحقيق معدل عالي من النمو الاقتصادي؛
- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

لذا فهي تستخدم مجموعة من الأدوات من أجل تحقيق الأهداف النهائية، وهي كما يلي: (دراز، 2002)

- الإنفاق الحكومي: وهي كل المبالغ النقدية التي تصدر عن القطاع العام بغرض تحقيق المنفعة العامة؛
- الضرائب والرسوم: هي اقتطاع جزء من الأموال بشكل إجباري سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، أما الرسم فهو مقابل خدمة تنفرد الدولة بقيامها؛

ويتكون الإنفاق الحكومي في الجزائر حسب التقسيم الاقتصادي من نفقات الجارية والتي تخصص للنشاط العادي للدولة مثل صيانة البنايات الحكومية، معدات المكاتب، ونفقات المستخدمين والتي تضم الأجور والمنح العائلية، ونفقات التحويلات والتي تتضمن الإعانات الحكومية مثلا لذوي الدخل المحدود أو المرضى، ونفقات الاستثمارية والتجهيز والتي تخصص للاستثمارات الاقتصادية، الاجتماعية والإدارية، بالإضافة إلى الدين العام والتي تسمح بالتكفل بالدين العام سواء كان داخلي أو خارجي.

إنّ تحليل واقع الإنفاق الحكومي في الجزائر، يتطلب منا معرفة تطور إجمالي النفقات، والتي نوضحها في الشكل الموالي:

الشكل رقم (01): تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1990-2017

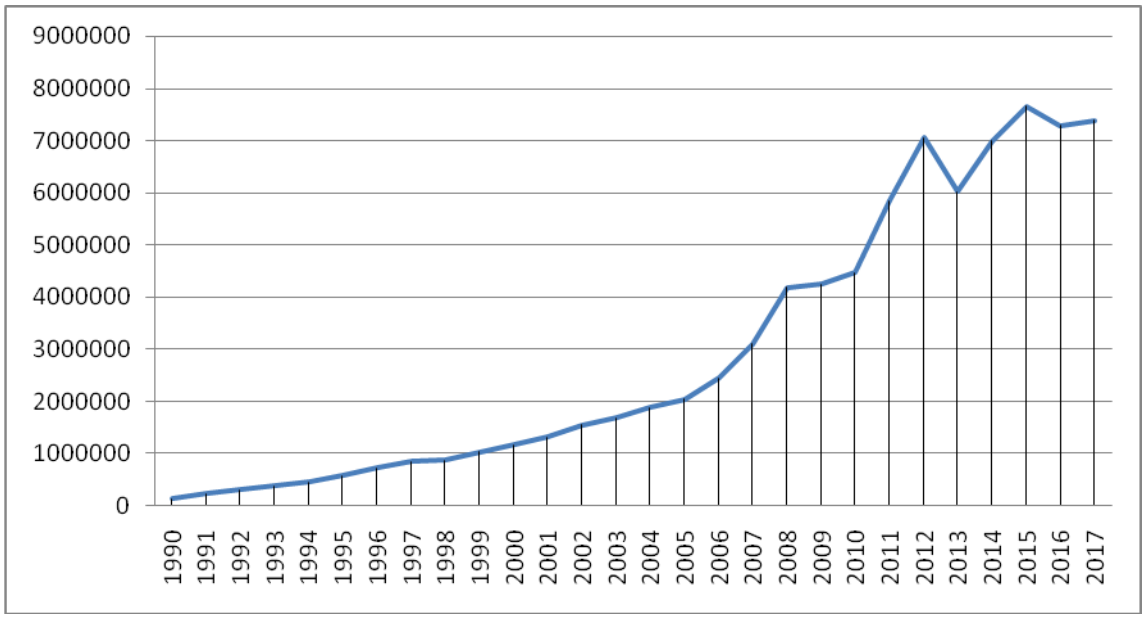

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات صندوق النقد الدولي

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن حجم الإنفاق الحكومي يمكن تقسيمه إلى مرحلتين أساسيتين، حيث تميزت المرحلة الأولى بارتفاع بطيء في حجمه من سنة 1990 وحتى سنة 2000، وهذا راجع للأزمة الداخلية التي عانت منها الجزائر آنذاك، وكذا التحول من النظام الاشتراكي إلى نظام اقتصاد السوق حيث لم تتجاوز مليار ونصف دينار جزائري، إلا أن المرحلة الثانية أي منذ سنة 2001 فتميّزت بارتفاع متواصل وبوتيرة أسرع لتصبح حوالي 7,5 ملايير دينار جزائري في سنة 2017، ويرجع هذا إلى ارتفاع أسعار البترول، مما أدى إلى الارتفاع في نفقات التجهيز منذ كذلك بداية سنة 2000 الذي ساهم في ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي في قطاعات البناء والأشغال العمومية وكذا قطاع الخدمات وزيادة الطلب على العمل من طرف المؤسسات، ما عدا سنة 2008 أين عرف استقرارا ثم ارتفاع ضئيل في سنة 2010، وهذا راجع للأزمة المالية العالمية، إلا أن الارتفاع في الاحتياطات الرسمية للصرف خلال سنتي2007-2008 أدى إلى مقاومة الصدمات الخارجية، ثم عرف انخفاضا في سنة 2013 وهذا يعود إلى الانخفاض في نفقات التجهيز 74,2٪ مقابل 79,2٪ في 2012، وكذا انخفاض في النفقات الجارية من 4782,6 مليار دينار في 2012 إلى 4204,3 مليار دينار في 2013، بالإضافة إلى الانخفاض في التحويلات الجارية، أما فيما يخص نفقات التجهيز فعرفت تراجعا وهذا يعود بصفة رئيسية لانخفاض نفقات قطاع السكن التي انتقلت من614,1 مليار دينار في 2012 إلى 243,6 مليار دينار في 2013 (بنك الجزائر، 2013) أدى كذلك انخفاض سعر البترول في سنة 2016 إلى تراجع ملموس في النفقات العمومية من حوالي 7656 مليار دج إلى 7297 مليار دج أي بانخفاض قدره 3,6٪ خاصة نفقات التجهيز. إنّ ارتفاع سعر البترول، من 42 دولار للبرميل في 2016 إلى ما يقارب 54 دولار للبرميل في 2017 ساهم مرة أخرى في ارتفاع حجم الإنفاق الحكومي. (الجزائر، 2013).

وسيتم توضيح حجم البطالة خلال الفترة 1990-2017 وذلك لمعرفة مدى قدرة الإنفاق الحكومي في التخفيف من حدتها، كما هو مبين في الشكل الموالي:

الشكل رقم (02): تطور البطالة خلال الفترة 1990-2017

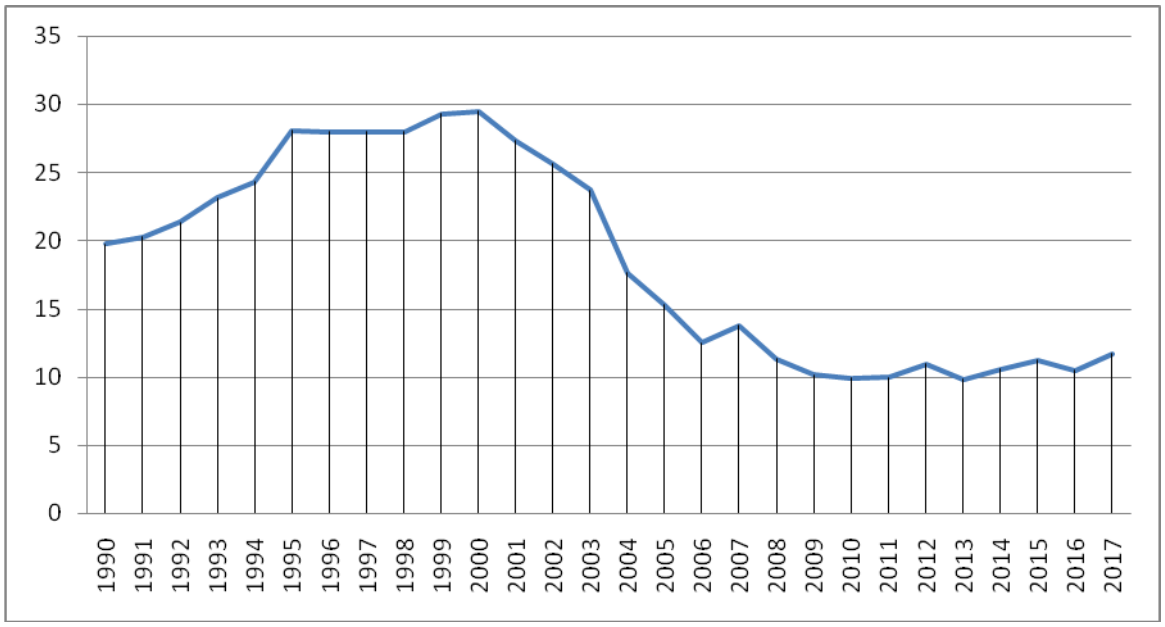

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك العالمي

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن التطورات التي شهدها مستوى البطالة في الجزائر، يمكن تقسيمها إلى فترتين رئيسيتين ، مثل حالة الإنفاق الحكومي، وكانت السمة الرئيسية للفترة الأولى أي منذ سنة 1990 إلى غاية 2000 ارتفاع في معدلات البطالة، وهذا يعود إلى الإصلاحات التي تبنتها الحكومة الوطنية وهي التحول من النظام الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي وبالتالي خوصصة المؤسسات ما نجم عنه تسريح العمال، التي أدت إلى ارتفاع في عدد العاطلين عن العمل. إلا أن الفترة الثانية أي منذ سنة 2000 عرف معدلات البطالة تراجعا ملحوظا لتصبح 12%مقابل 30% في أولها، وهذا يعود إلى سياستها الانفاقية التوسعية نتيجة ارتفاع أسعار البترول.

3. سياسة التشغيل في الجزائر

إن الظروف القاسية التي عاشها الشعب الجزائري خلال الفترة الاستعمارية، والتي دامت أكثر من قرن، شكلت إحدى العوامل القوية التي ساهمت في تحديد الوجهة التنموية للسلطات العمومية. فالبطالة والفقر، والحرمان و الأمية هي مجموعة من العوامل التي كانت سببا في اختيار النظام الاشتراكي نظاما اقتصاديا للدولة الجزائرية بعد الاستقلال. وبناء على ذلك أخذت الدولة على عاتقها عملية الإنتاج والتوزيع، والقيام بالمشاريع الاستثمارية في جميع المجالات (صناعة، زراعة وخدمات) وإنشاء الهياكل الصحية، والتعليمية، والإدارية، والثقافية والترفيهية وغيرها في شكل مخططات ثلاثية، ورباعية وخماسية استمرت إلى غاية نهاية الثمانينات. وقد نتج عن هذا التدخل الواسع للدولة في المجال الاقتصادي والاجتماعي تحسن في مستوى معيشة الأفراد خاصة مع استتباب الأمن والاستقرار السياسي، مما أدى

إلى حدوث تراجع ملحوظ في مستويات البطالة. غير أن الأزمة التي عاشتها الجزائر في النصف الثاني من الثمانينات أحيت مشكل البطالة من جديد؛ حيث نتج عن الانخفاض المفاجئ في أسعار البترول انخفاض إيرادات الدولة وهو ما أدى إلى إتباع سياسة إنفاقية انكماشية شملت كل القطاعات بما فيها قطاع التشغيل. وقد تفاقمت هذه المشكلة بتطبيق الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي خلال فترة التسعينات، أين تم تطبيق برنامج الخوصصة الذي كان له أثر مباشر على البطالة من خلال العمليات الواسعة لتسريح العمال. وقد وصل عدد العمال المسرحين في إطار برنامج التعديل الهيكلي إلى أكثر من 500000 عامل بين 1994 و 2000؛ أي ما يعادل 8 %من إجمالي اليد العاملة آنذاك، وذلك حسب تقرير المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي حول تقويم أجهزة التشغيل الصادر سنة 2002، لتصل نسبة البطالة إلى أعلى مستوى لها 29.2 %سنة 1998 وهي بذلك وحسب رأي المجلس تحمل خصائصا للبطالة الجماهيرية.

وكمحاولة للتصدي للآثار الاجتماعية السلبية لبرامج الإصلاح الاقتصادي والتخفيف من وطأتها تم وضع جملة من الأجهزة والبرامج ممثلة في الصندوق الوطني للتامين عن البطالة الذي أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 06 جوان 1994 كجهاز مختص في تقديم تعويضات للعمال المتضررين من عملية الخوصصة ، وكذلك الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب أنشئت بموجب المرسوم الرئاسي 96-234 المؤرخ في 02 جويلية 1996 كجهاز مختص في دعم إنشاء المؤسسات المصغرة. إضافة إلى هذين الجهازين توجد الوكالة الوطنية للتشغيل التي تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي 90-259 المؤرخ في 08 سبتمبر 1990 المعدل والمكمل للأمر 71-42المؤرخ في 17 جوان 1971 المتضمن تنظيم الديوان الوطني لليد العاملة، وهو جهاز مختص في تسيير سوق العمل وتحقيق التقاء عارضي العمل مع طالبيه.

بالموازاة مع الأجهزة سالفة الذكر، تم وضع جهاز آخر يتمثل في وكالة التنمية الاجتماعية (ADS) أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-232 المؤرخ في 29 جوان 1996. توفر هذه الوكالة جملة من البرامج غرضها الأساسي توفير مناصب عمل مؤقتة للعاطلين عن العمل في أنشطة ذات منفعة عامة؛ و تتمثل هذه البرامج في:

- برنامج عقود ما قبل التشغيل.
- برنامج الأشغال العمومية ذات الكثافة العالية لليد العاملة.
- برنامج الوظائف المأجورة بمبادة محلية.

وعلى الرغم من توفر كل هذه البرامج والأجهزة بغرض مواجهة مشكلة البطالة إلا أن هذه الأخيرة استمرت في الارتفاع؛ حيث انتقلت من 10% سنة 1988 إلى 25% سنة 1995، لتصل في نهاية فترة التعديل الهيكلي إلى 29% سنة 1998. ومن الملاحظ خلال هذه الفترة أن الوظائف السائدة يغلب عليها الطابع المؤقت من خلال عقود العمل محدودة المدة، حيث بلغ متوسط الوظائف المؤقتة 74.5% سنويا وهي نسبة مرتفعة جدا، ليبقى نصيب الوظائف الدائمة اقل من ذلك بكثير؛ أي 25.5% فقط كمعدل سنوي. ومع بداية الألفية الثانية التي تزامنت مع نهاية الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، شرعت الجزائر في تطبيق سياسة تنموية جديدة بداية من سنة 2001 عرفت ببرنامج الإنعاش الاقتصادي. وقد اعتمدت السلطات العمومية في تنفيذها على المقاربة الكينزية التي تتطلب التوسع في الإنفاق الحكومي بغرض الرفع من الطلب الكلي وبالتالي إنعاش الاقتصاد الوطني. ويعتبر التحسن الكبير الذي شهدته أسعار المحروقات خلال هذه الفترة من احد العوامل التي ساعدت على تبني هذا النوع من المقاربات الاقتصادية. ولقد شكل موضوع البطالة محورا أساسيا ضمن برامج الإنعاش الاقتصادي من اجل التخفيف من حدة الآثار السلبية التي نتجت عن برنامج التعديل الهيكلي. فقد تم تكليف الصندوق الوطني للتامين عن البطالة بمهمة جديدة بداية من سنة 2003، تمثلت في دعم إنشاء المؤسسات المصغرة لفئة العاطلين عن العمل الذين تتراوح أعمارهم بين 30 و 50 سنة. كما تم إنشاء جهاز آخر سنة 2004 هدفه الأساسي تطوير الصناعات التقليدية والأنشطة الحرفية عن طريق توفير الدعم المالي والمرافقة، وهو جهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، وذلك بموجب المرسوم التنفيذي 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 .وإضافة إلى البرامج والأجهزة الأخرى المذكورة سابقا، فقد اتجهت معدلات البطالة نحو الانخفاض التدريجي.

من مضمون وتطبيق سياسة ترقية التشغيل ومحاربة البطالة يتبين بان إشكالية تكريس الدولة الجزائرية للمعالجة البطالة من خلال برامجها العمومية الخاصة بالتشغيل لا تزال مطروحة، هو ما يعني عدم توصلها لتحقيق الهدف المنشودة. حتى مع كون تدابير التشغيل المؤقت تساهم بشكل كبير في توفير مناصب العمل إلا أنها تلقى المعارضة من طرف المستفيدين منها، الذين يطالبون بتسوية وضعيتهم عن طريق توفير مناصب عمل دائمة. و أمام عجز السلطات العمومية عن التحكم في مشكلة البطالة، يبقى الإحباط هو الحالة الطاغية على العاطلين عن العمل في الجزائر وخاصة منهم الشباب. وفي هذا الإطار يمكن تقديم الاقتراحات التالية بغرض تحسين وضعية التشغيل في الجزائر:

- إلغاء تدابير التشغيل المؤقت التي تهدف إلى توفير الخبرة اللازمة لطالبي العمل لأول مرة وتعويضها بفترات تكوينية أثناء المسار التعليمي بالنسبة لحاملي الشهادات العليا، وهو ما من

شانه أن يختصر الوقت والجهد على هاته الفئة حتى تكون لديها الفرصة في العمل مباشرة دون الحاجة إلى المرور عبر جهاز المساعدة على الإدماج المهني؛

- التركيز على تطوير مهام أجهزة دعم المبادرة المقاولاتية؛
- التشجيع على الابتكار لدى الشباب المقاولين عن طريق وضع جهاز يختص في تمويل، متابعة ومرافقة المشاريع الابتكارية؛
- التخفيف من الإجراءات البيروقراطية التي تعيق إنشاء المؤسسات و إعطاء مرونة اكبر للقوانين؛
- وضع صيغة حمائية للمؤسسات المصغرة المنشاة في إطار أجهزة دعم المبادرة المقاولاتية من خطر الإفلاس الناجم عن التنافسية الكبيرة التي تفرضها المنتجات الأجنبية، و هو ما يسمح بالمحافظة على مناصب العمل.

4. الدراسة القياسية

من أجل معرفة العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والبطالة في الجزائر، تم استخدام طريقة التكامل المشترك لانجل–غرانجر، وكذا اختبار السببية، وباستعمال بيانات سنوية منذ سنة 1990 إلى غاية 2017 للإنفاق الحكومي (GOV) والبطالة (UNE) والتي استخرجتا من قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي.

1.4.اختبار جذر الوحدة:

يعتبر اختبار جذر الوحدة أساسي وذلك لمعرفة استقرار السلاسل الزمنية موضع الدراسة وتحديد درجة تكامل هذه السلاسل لما لها من أهمية قصوى للوصول إلى نتائج سليمة وتجنبا لظاهرة الانحراف الزائف والذي يعني أن العلاقة بين متغيرين أو عدد من المتغيرات الاقتصادية تعبر عن علاقة زائفة، ومن بين أهم الأساليب المستعملة هو اختبار لديكي فولر الموسع (ADF)، ويتضمن هذا الاختبار ثلاثة معادلات انحدار مختلفة تحتوي الأولى على الحد الثابت والثانية بوجود الحد الثابت والاتجاه العام والثالثة بدون حد ثابت واتجاه عام، ويتم اختبار فرضية العدم $H_0: B=0$ والتي تعني وجود جذر الوحدة أو المتغير غير مستقر إذا كانت القيمة المطلقة t المحسوبة أصغر من القيمة المطلقة t الجدولية، وهو ما يتطلب إعادة الاختبار مرة أخرى لكن بعد أخذ الفروق، والفرضية البديلة $H_1: B<0$ التي تدل على استقرار السلسلة وذلك إذا كانت القيمة المطلقة t المحسوبة أكبر من القيمة المطلقة t الجدولية، ومتى وجدت السلسة الأصلية ساكنة عند المستوى فانه يقال أنها متكاملة من الدرجة الصفر (0) I أما اذا تطلب أخذ الفروق(d... , 1,2) لجعلها مستقرة نقول أنها متكاملة من الدرجة (d) (Bourbonnais، 2011).

ويوضح الجدول التالي النتائج التي تم الحصول عليها:

الجدول رقم (01): اختبار ديكي فولر الموسع ADF

	عند المستوى	عند الفرق الأول	حالة التكامل

المتغيرات		قاطع	قاطع واتجاه زمني	بدونهما	قاطع	قاطع واتجاه زمني	بدونهما	I(d)
GOV	t المحسوبة	0.50	−1.79	2.39	−4.87	−5.86	−3.08	I(1)
	t الجدولية	−2.98	−3.59	1.95−	−2.98	−3.60	1.95−	
UNE	t المحسوبة	−0.86	−2.16	−0.78	−3.10	−3.34	−3.11	I(1)
	t الجدولية	−2.98	−3.59	1.95−	−2.98	−3.60	1.95−	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews9

نلاحظ من خلال الجدول قبول فرضية العدم وذلك لان قيمة t المحسوبة أصغر من قيمة t الجدولية عند مستوى معنوية 5% مما يعني وجود جذر الوحدة وبالتالي عدم استقرار السلاسل الزمنية عند المستوى، لذلك سنقوم باختبار الفرق الأول، ويتضح لنا رفض فرضية العدم قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية مما يعني خلو السلاسل الزمنية من جذر الوحدة وبالتالي استقرارها عند الفرق الأول، ومنه نقول أن متغيرات الدراسة مستقرة بعد أخذ الفرق الأول وبالتالي فهي متكاملة من الدرجة الأولى.

2.4.تقدير معادلة انحدار التكامل المشترك:

بعد الــتأكد من استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات الدراسة وأنها متكاملة من نفس الدرجة ألا وهي الدرجة الأولى I(1) فسيتم تقدير العلاقة بين المتغيرين ألا وهما الانفاق الحكومي والبطالة في الآجال الطويلة باستعمال طريقة المربعات الصغرى والمتمثلة في المعادلة التالية: (Bourbonnais، 2011)

$$UNE = a_0 + a_1 GOV + \varepsilon_t$$

مع العلم أن:

GOV هو الانفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي – UNE هو معدل البطالة

$a_1 a_0$ المعلمات – ε_t هو المتغير العشوائي

وتم الوصول إلى النتائج التالية:

الجدول رقم (02): معادلة انحدار التكامل المشترك

Dependent Variable: UNE

Method: Least Squares

Included observations: 28

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GOV	-0.913150	0.189135	-4.828023	0.0001
C	49.57722	6.492732	7.635802	0.0000

R-squared	0.472722	Mean dependent var	18.64136
Adjusted R-squared	0.452442	S.D. dependent var	7.495601
S.E. of regression	5.546534	Akaike info criterion	6.332973
Sum squared resid	799.8650	Schwarz criterion	6.428130
Log likelihood	-86.66162	Hannan-Quinn criter.	6.362063
F-statistic	23.30981	Durbin-Watson stat	0.492001
Prob(F-statistic)	0.000053		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 9

يتبين من خلال الجدول أعلاه ما يلي:

- ✓ القدرة التفسيرية الضعيفة للنموذج وهذا ما يدل عليه معامل التحديد المعدل 0,45 وبالتالي فان المتغيرات المفسرة ألا وهي الإنفاق الحكومي تفسر فقط 45% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع وهو البطالة؛
- ✓ إن الإنفاق الحكومي له تأثير سلبي ومعنوي على البطالة في الجزائر، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، أي كلما زاد الإنفاق الحكومي أدى إلى انخفاض في معدلات البطالة؛
- ✓ تشير statistic-Prob(F) إلى جودة النموذج القياسي ككل لأنها أقل من 5%؛
- ✓ احتمال وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء لأن قيمة داربن واتسن تقترب من الصفر(0,49).

إلا أنه ومن أجل قبول علاقة التكامل المشترك يجب أن تكون البواقي e_t مستقرة عند المستوى وهي المزيج الخطي المتولد من علاقة الانحدار طويلة المدى: (Bourbonnais، 2011)

$e_t = GDP - \hat{a}_1 OIL - \hat{a}_0$ ، ويوضح اختبار ADF النتائج التالية:

الجدول رقم (03): اختبار ديكي فولر الموسع ADF لبواقي الانحدار

	عند المستوى		
	قاطع	**قاطع واتجاه زمني**	**بدونهما**
t المحسوبة	−2.40	−2.52	− 1.15
t الجدولية	−2.98	−3.59	1.95−

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج wsEvie 9

يبين الجدول أعلاه أن سلسلة البواقي غير مستقرة عند المستوى، هذا ما يعني عدم وجود تكامل مشترك بين الإنفاق الحكومي والبطالة في الجزائر حسب طريقة انجل– غرنجر.

3.4.اختبار العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والبطالة:

حسب جرانجر فان وجود تكامل مشترك بين متغيرين يعني وجود علاقة سببية في اتجاه واحد على الأقل، وبالتالي عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرين يعني عدم وجود علاقة سببية بينهما، وهذا يعود إلى وجود ارتباط ذاتي بين قيم المتغير الواحد عبر الزمن، ولاستبعاد أثر هذا الارتباط الذاتي إن وجد، يتم إدراج قيم نفس المتغير التابع لعدد من الفجوات الزمنية كمتغيرات تفسيرية في علاقة السببية المراد قياسها، يضاف إلى ذلك إدراج قيم المتغير التفسيري لعدد من الفجوات الزمنية كمتغيرات تفسيرية أيضا، وذلك باعتبار أن السبب يسبق النتيجة في الزمن. (سلامي، 2013)

وعليه، يتطلب اختبار السببية تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي(VAR)، بما أن كل من الإنفاق الحكومي والبطالة مستقرتين وغير متكاملين، (السواعي، 2011) وكذا تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني المناسبة، ويبين الجدول رقم (04) أن عدد فترات التباطؤ الزمني المناسبة هي 1 من طرف جميع المعايير كما هو موضح فيما يلي:

الجدول رقم (04): اختيار فترة تباطؤ النموذج

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-160.8410	NA	944.4031	12.52623	12.62301	12.55410
1	-117.7142	76.30133*	46.65523*	9.516474*	9.806804*	9.600079*
2	-114.2432	5.606872	48.96557	9.557173	10.04106	9.696514

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 9

وبالتالي يكون نموذج متجه الانحدار الذاتي للمتغيرين GOV و UNE، حيث كل متغير هو دالة لقيمه الماضية والقيم الماضية للمتغير الثاني، مع فترة تباطؤ $p = 1$، كما يلي: (Bourbonnais، 2011)

$$\mathrm{GOV} = a_1 + \sum_{i=1}^{p} b_{i1}\,\mathrm{gov}_{t1-i} + \sum_{i=1}^{p} c_{i1}\,\mathrm{une}_{t2-i} + \varepsilon_{t1}$$

$$\mathrm{UNE} = a_2 + \sum_{i=1}^{p} b_{i2}\,\mathrm{une}_{t1-i} + \sum_{i=1}^{p} c_{i2}\,\mathrm{gov}_{t2-i} + \varepsilon_{t2}$$

ويعتمد جرانجر على فرضية العدم التي تقول بأن المتغير GOV لا يسبب المتغير UNE ، ونقبلها إذا كانت قيمة الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر F أكبر من 5%، أما الفرضية البديلة تعني أن المتغير GOV يسبب المتغير UNE، ونقبلها إذا كانت قيمة الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر F أصغر من 5%.

واختبار السببية لجرانجر يحدد لنا اتجاه العلاقة بين الإنفاق الحكومي والبطالة في الجزائر، مع أخذ عدد الفجوات الزمنية تساوي 1 (Lags= 1)، ويبين الجدول التالي النتائج التي تم التوصل اليها:

الجدول رقم (05): نتائج اختبار جرا نجر

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
D(GOV) does not Granger Cause D(ENU)	26	0.03972	0.8438
D(ENU) does not Granger Cause D(GOV)		0.02109	0.8858

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 9

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن الإنفاق الحكومي لا يؤثر على البطالة لأن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر F 0,84 أكبر من 5% ، كما أن التغير في البطالة لا يؤدي إلى التغير في الإنفاق الحكومي لأن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر F 0,88 أكبر من 5%، مما يعني عدم وجود علاقة سببية في أي من الاتجاهين فيما بينهما، وبالتالي يمكن القول بعدم وجود علاقة طويلة الأجل أي تكاملية بين الإنفاق الحكومي والبطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة، وهو ما يؤكد النتائج المتوصل إليها باستعمال طريقة التكامل المشترك لانجل غرانجر.

الخاتمـــة

تبيّن لنا من خلال هذه الدراسة، عدم وجود علاقة سببية بين الإنفاق الحكومي والبطالة في الجزائر، وذلك خلال الفترة 1990-2017، حيث أظهرت الدراسة القياسية النتائج التالية:

- إنّ جميع المتغيّرات مستقرّة عند الفرق الأوّل؛ مما يعني أنّها متكاملة من نفس الدرجة، و هذا ما يعني في نفس الوقت إمكانية وجود علاقة بينها في المدى الطويل؛
- من خلال تقدير معادلة التكامل المشترك، تبيّن لنا وجود علاقة عكسية ومعنوية بين الإنفاق الحكومي والبطالة؛ مما يعني أنّ الإنفاق الحكومي له قدرة على معالجة ظاهرة البطالة ولكنها

بصفة مؤقتة، وذلك لأن غالبا ما تكون المناصب التي تعرضها المشاريع الحكومية هي غير دائمة؛

- أوضح اختبار ديكي فولر الموسع ADF لبواقي الانحدار أنها غير مستقرة عند المستوى، مما يؤكّد عدم وجود علاقة توازنية في الآجال الطويلة بين متغيّرات الدراسة؛
- كما تبين من خلال اختبار السببية، عدم وجود علاقة سببية متبادلة بين الإنفاق الحكومي والبطالة، مما يعزز مرة أخرى عدم وجود علاقة تكاملية فيما بينهما.

و عموماً، توصلت هذه الدراسة، إلى عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي والبطالة في الجزائر، وذلك نظرا لاعتمادها الكلي على البترول، فارتفاع أسعار البترول يؤثر ايجابيا على الاقتصاد الوطني إذ تتعزز جميع المؤشرات الاقتصادية الكلية بما فيها الإنفاق الحكومي، وانخفاض أسعاره تؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني؛ بالإضافة إلى ذلك، هو عدم وجود جهاز إنتاجي مرن مما يعني أن زيادة الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الوطني لا تؤدي إلى زيادة القدرات الإنتاجية وبالتالي رفع مستوى الأجور والعمالة، بل تؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات .

المراجع:

- بنك الجزائر(2013) «التقرير السنوي: التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر» على الموقع التالي: https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2013arabe.pdf، اطلع يوم: 2018/12/20.
- بنك الجزائر (2017) «التقرير السنوي: التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر» على الموقع التالي: https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2017arabe.pdfa، اطلع يوم: 2018/12/22.
- حامد عبد المجيد دراز ، «السياسات المالية »، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.
- خالد محمد السواعي، «أساسيات القياس الاقتصادي باستخدام eviews » الدار الكتاب الثقافي، الأردن. 2011.
- شيخي محمد وأحمد سلامي، «اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة(1970-2011)» مجلة الباحث، عدد13، 2013.
- Marie Delaplace « Monnaie et Financement de l'économie » 5 édition, Dunod – Paris, 2017.
- Regis Bourbonnais, «Économétrie Manuel et exercices corriges» 8 éd, Dunod, Paris.2011.